جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
UNIVERSITE SETIF2

قسم الحقوق

ملخص محاضـــرات

تقنيـات إعـداد البحـوث والمذكـرات

موجهـة لطلبـــة: السنة الثانيـــة ماستـــر مهنـي

تخصـــص: قانـــون البيئـــة

إعـداد الاسـتاذة

د/ نـايـل صـونيـــة

السنة الجامعية 2024 / 2025

تمهيد:

تهدف منهجية البحث العلمي إلى جعل الطالب الجامعي منهجيا في تفكيره وطروحاته وبحوثه، متخلصا من الجمود الفكري متوجها نحو الإبداع والتجديد والنقد، معتمدا اساليب التحليل المنهجي والمنظم، ولهذا أصبح مقياس منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية من المقاييس المدرسة سنويا للطلبة في هذا الفرع من العلوم الإنسانية خلال مرحلتي ليسانس والماستر، وذلك لما يضمه من محاور ومواضيع للدراسة لا يمكن استنفاذها في سنة أو سنتين، فتُدرّس للطالب عبر مراحل دراسته الجامعية بما يناسب مكتسباته العلمية ومتطلباته من القواعد المنهجية نظريا وتطبيقيا كل سنة.

وعلى هذا الاساس تتم برمجة مقياس " تقنيات إعداد مذكرة" ضمن المقايس المدرسة لطلبة السنة الثانية ماستر في السداسي الاول، والذي قد يبدو اعادة لمقاييس مدرّسة سابقا، إلا أنه ليس كذلك، فكما يبدو من تسمية هذا المقياس، أنه مقياس ذو محتوى تقني، يهدف بالإضافة إلى تذكير الطالب بالمحتوى النظري المتعلق بكيفيات و مراحل اعداد البحث العلمي السابق دراستها، كذلك يكمّل مكتسبات الطالب من الناحية الفنية، المتعلقة بتوظيف المحتوى النظري بما يناسب متطلبات تنفيذ المراحل التطبيقية لانجاز البحث العلمي، استعدادا لتحضير مذكرة الماستر في السداسي الثاني، لاسيما ما تعلق بكيفيات جمع وتخزين المعلومات، وكذا قواعد الاقتباس وتقنيات التهميش، بالاضافة إلى إدراكه متطلبات المناقشة الناجحة لمذكرة الماستر، خاصة وأن هذه الاخيرة أكثر ما يخشاه الطالب.

وهو ما سنبينه من خلال محتوى هذا المقياس، والوارد عرضه في المحاور التالية، كما يحددها عرض تكوين الماستر لهذا التخصص:

- المذكرة و عناصر نجاحها (مفهوم مذكرة نهاية الدراسة، دعائم الرسالة الناجحة).
- المراحل التي تسبق الكتابة (اختيار المشرف، انتقاء عنوان المذكرة، المسح المعرفي).
- كيفية إعداد مشروع ابتدائي للمذكرة.
- كتابة المذكرة من حيث الشكل.
- كتابة المذكرة من حيث المتن.

- التقنيات المستعملة في كتابة المذكرة (الاقتباس، التهميش ومختلف مدارسه، التبويب).
- كيف نوثق المراجع والمصادر.
- عناصر مناقشة الرسالة.

المحور الأول:

المذكرة وعناصر نجاحها

تتنوع البحوث العلمية بالاستناد إلى عدة معايير أهمها، التخصص العلمي للبحث، باعبارها بحوث في العلوم التجريبية، أو العلوم الانسانية، حجم البحث، ومنها الصغيرة كالمقالات والاوراق البحثية، ومنها الكبيرة كالرسائل والاطروحات، ومنها ما يتنوع حسب طبيعة البحث باعتباره نظري أو تطبيقي، وكذلك من حيث الدرجة العلمية للبحث، أين نجد أنّ نوع البحث يختلف باختلاف المستوى الاكاديمي للباحث، وفيه تتدرج البحوث بين أطروحات الدكتوراه، و رسائل الماجستير، ومذكرات نهاية الدراسة على مستوى الماستر وليسانس، كما قد نجدها استثناءً تحت مسمى التقارير في بعض مسارات الدراسة أو التكوين لاسيما ذات الطابع المهني.

أولا/ مفهوم مذكرة نهاية الدراسة: كما ذكرنا من بين مذكرات نهاية الدراسة نجد: **"مذكرة الماستر"**، وهي أحد أنواع البحوث العلمية المتخصصة، يعدها الطالب للحصول على شهادة نهاية الدراسة في طور الماستر، فيقوم من خلالها بمعالجة إشكالية من الاشكاليات البحثية المتعلقة بالمواضيع المنتمية للتخصصات المفتوحة على مستوى الشعبة التي ينتمي إليها الطالب، ويكون فيها هذا الاخير مطالَبا بالالتزام بالجدية والمنهجية العلمية و مبادئ الموضوعية والنزاهة العلمية في معالجة إشكالية بحثه، دون مطالبته بالضرورة بالابداع والابتكار، فالمذكرة في هذا المستوى الاكاديمي، يعتمد تقييمها على مدى تحك"م الطالب في الأدوات المنهجية وكذا تقنيات وأدوات البحث وقدرته على توظيفها الصحيح، فضلا عن قدرته على بلورة وجهات نظر الاخرين وترتيب المادة العلمية ترتيبا منطقيا، وتقديمها في شكل منهجي منظم.

ثانيا/ دعائم الرسالة الناجحة: حتى يكون البحث العلمي ناجحاً، لا بد أن توفر فيه الشروط التالية:

1- التجديد والحداثة: وهو ما يُختصر على تسميته "**باصالة البحث العلمي**"، أي لا يكون البحث تكرار لبحوث سابقة أعدها الباحث أو غيره، مع أن هذا لا يتعارض مع كون موضوع

البحث قد سبق للباحث أو غيره البحث في أحد جوانبه النظرية أو التطبيقية، أو تناولت الدراسات السابقة أحد عناصره، بكيفية أو بأخرى كدراسة تاريخية أو مقارنة مثلا.

2- الحيوية و الواقعية: وذلك بأن يكون للبحث صِلة قوية بميل القارئ وحاجات المجتمع، وكلما اتسعت دائرة الانتفاع به زادت أهميته، فالبحوث العلمية يجب أن تكون في مواضيع تهم الناس وتقدِّم لهم النفع، أو الحلول لمشاكلهم، أو تسعى إلى تطوير مجتمعاتهم، و تساهم في تحقيق رفاهيتهم.

3- خصوبة البحث وقوة مصادره: من عوامل نجاح البحث أيضاً خصوبة مادته وأفكاره، وغزارة مصادره وتوافرها وتنوعها، وعلى العكس من ذلك البحث الفقير بالمادة العلمية، الفقير بالمصادر لن يكون ناجحاً، ويكون بالمقابل متعب للباحث، ولذلك كان من أهم واجبات الباحث قبل اختيار بحثه أن يبحث عن مصادره، ليعرف هل يستطيع الكتابة فيه أو لا.

وتجدر الاشارة هنا للتنبيه أنّ قلة المصادر والمعلومات حول المواضيع التي تطرح مشكلات بحث وتتطلب البحث عن حلول لها، ليست مبرر لعزوف الباحين عن البحث فيها، ودراستها، لكنها تتطلب خصائص معينة في الباحث، كأن يكون مبدعا ومحللا ومتحكما في مجال البحث و متخصصا فيه، ولديه القدرة على توظيف مناهج البحث وأدواتها، للاستفادة مثلا من الدراسات التاريخية والمقارنة لبحثه، وكذلك امتلاكه القدرة على التحليل والاستنتاج والاقتباس والقياس والترجمة، للاستعانة بالمصادر والمراجع العامة من الدراسات التي تناولت موضوع بحثه في العلوم الموازية، كأن يكون دراسة في حقل العلوم القانونية ونجد لها أو لبعض عناصرها دراسات سابقة في مجال آخر من العلوم الانسانية كعلوم التسيير والاقتصاد، أو علم الاجتماع أو علوم الادارة مثلا أو التاريخ، كما يتطلب الامر أن يكون الباحث مبادرا ويستعمل أدوات البحث العلمي الاخرى كالملاحظة أو الاستبيان أو استعمال التجربة، لجمع المعلومات حول موضوعه، لينجز بحث أصيل، و يكون مرجعا أوليا متخصصا في هذا الموضوع من مواضيع البحث النادرة.

4- وضوح المنهج وتنظيم الخطة: من عوامل نجاح الباحث في بحثه وضوح منهجه، وتنظيم خطته بشكل منطقي واضح مستوعِب، فيوزع أفكاره الرئيسية ضمن أبواب وفصول منسمجة، ثم يبدأ الكتابة بحيث تتسلسل أفكاره، فينتقل مع القارئ من فكرة إلى أخرى بسلاسة فيُحِس قارئ بتنظيم تلك الافكار فيستوعبها ويفهم مضامينها، وعلى العكس يكون غموض البحث وتشتت أفكاره وعدم تنظيم محتواه، سببا في فشله.

5- ضبط عنوان الموضوع بدقة: عنوان الموضوع البحثي يجب أن يعبِّر عن مضمونه، وعادةً وهو الراجح والادق أن تخُتَصر عناوين الأبحاث في كلمتين او ثلاث، فيجب على الباحث أن يُحدد عنوان موضوعه تحديداً دقيقاً، ولا يخرج في المعالجة عنه.

6-سلامة الأسلوب ووضوح العبارة: مما يُكسِب البحث أهمية كبيرة، سلامة أسلوبه من الأخطاء النحوية واللغوية، ووضوح عباراته، وعدم غموضها، وأنَّ مما يُفقد البحث أهميته كثرة الأخطاء النحوية أو اللغوية أو العلمية، فعلى الباحث أن يَحرِص على الكتابة وفق الأساليب الإنشائية العربية الفصيحة، محاولاً قدر الإمكان تجنب الأخطاء النحوية واللغوية، وكذلك الالتزام بالاسلوب العلمي في الشرح والتحليل بما يناسب المجال العلمي لموضوع البحث، أي استعمال الاسلوب والمصطلحات الخاصة بكل علم، فمثلا الصياغة القانونية ومصطلحات علم القانون تختلف عن الاسلوب الادبي والمصطلحات الادبية الجزلة.

7-دقة المعلومات: لاشك أنَّ المعلومات الموثَّقة بذكر مصادرها، والمبيَّنة بالأرقام، تدل على الدِّقة في البحث وتوحي للقارئ بصحتها، وتكسِب الباحث صفة النزاهة العلمية، التي هي أحد أخلاقيات البحث العلمي، وعلى العكس من ذلك فإن النقل الجُزاف من الذاكرة، أو ما يتناقله الناس دون تمحيص أو تدقيق وبحث عن مصادره، والتأكد من سلامته، أمور تفقد البحث أهميته وقيمته، كبحث علمي.

8- تعميم النتائج: لابد أن تكون نتائج البحث قابلة للتعميم على الحالات المماثلة، وفي حالة استخدام العينة يجب التزام الأسس التي تكفل التمثيل الصادق لمجتمع الدراسة.

المحور الثاني:
مراحل إنجاز البحث العلمي

يختلف تعداد وتصنيف مراحل انجاز البحث العلمي، بين ثلاث وخمس وحتى السبع مراحل أو أكثر، نتيجة لدمج بعض المراحل مع بعضها البعض أو تقسيم بعض المراحل إلى عناصر جزئية، إلا أنه بالاعتماد على التقسيم العَملي لهذه المراحل ودور الباحث في كل منها، نجد أنّ عملية انجاز البحث تتم عبر ثلاث أطوار أو مراحل، وهي: أولا تحضير البحث أو إعداد مشروع البحث، ثانيا/ كتابة البحث واخراجه في شكله النهائي، وثالثا وأخير عرض محتوى البحث ومناقشة نتائجه.

أولا/ المرحلة التحضيرية:

تتمثل هذه المرحلة في القيام بالأعمال التحضيرية، تمهيدا للبدأ في عملية الانجاز أو التنفيذ الفعلي للبحث، ويقوم الباحث خلالها بما يلي:

1- اختيار وتحديد عناصر البحث: تتمثل هذه العناصر في:

أ- **إختيار موضوع البحث:** اختيار موضوع البحث أولى خطوات الاعداد والتحضير لانجاز البحث العلمي وأهمّها، حيث تؤسّس عليها بقيّة المراحل، فالاختيار الجيّد للموضوع يساعد على التوصّل إلى نتائج واقعيّة سهلة التطبيق والتعميم، وليتمكّن الطالب خصوصا والباحث عموما من الاختيار الجيّد لموضوع بحثه لابد من توفّر جملة من الشروط، أو المعايير، منها ما يتعلّق بالباحث وتسمى بالمعايير أو الشروط الشخصية، ومنها ما يتعلّق بموضوع البحث، وتسمى بالشروط الموضوعية

أ-1- الشروط المتعلقة بالباحث: تتمثل في الرغبة الشخصية في تناول الموضوع، القدرة الذهنية والعلمية، القدرة اللغوية لاسيما في الدراسات المقارنة لاسيم عند الحاجة إلى الترجمة، القدرة المالية للباحث لما يحتاجه من مال لانجاز البحث، الصبر والمثابرة وغيرها من العوامل النفسية.

أ-2- الشروط المتعلّقة بموضوع البحث: وهي متعدّدة الجوانب ومختلفة نذكر منها: إلزامية التأكّد من أنّ المشكلة البحثية الأساسّية "قابلة للحل"، وأن يتوفّر لها الحد الأدنى من المصادر والمراجع، وأنها لم تستوفي حقّها من الدراسة أي أصالة البحث كما ذكرنا سابقا، وأن يكون موضوع البحث يندرج ضمن تخصّص الباحث، تحت طائلة الرفض الشكلي لعدم التخصّص في الدراسات الاكاديمية مثل الماستر، كما يشترط أن يكون للموضوع البحثي محّل الدراسة قيمة ومكانة علمّية حيث يساهم في إضافة معارف جديدة، ويساهم في حل مشكلة بحثية.

ب- تحديد اشكالية البحث: يعتبر تحديد إشكالية البحث، وحسن صياغتها العقبة الكبرى التي تعترض غالبية الباحثين، وإن كانوا يدركون جميعا بأنّ إشكالية البحث هي القضّية الأساسّية التي دفعت الباحث لخوض غمار هذا البحث وشدّت انتباهه للبحث فيه، بحيث يجد الباحث نفسه أمام مسألة تحتاج إلى توضيح، ولكي يستطيع تحليلها أو تفسيرها فيتحتّم عليه أن يتوّصل إلى مساءلة القضية بوضوح وبدقة، ولن يتاتّى ذلك إلاّ من خلال الإحاطة بخصائصها ومقوّماتها التي ينبغي أن تتوفّر فيها حتى تقوم فيها صفة القابليّة للبحث والإنجاز، والاعتماد لدى مشرفي البحث العلمي، والملتقيات العلمية، وغيرها من منابر العلوم بما فيها العلوم القانونية.

ت- اختيار المشرف: يعد المشرف أحد عناصر البحث أو أطرافه، وهو عنصر أساسي له دور كبير يتوقف على اختياره نجاح البحث أو فشله، ويفضل أن يترك الخيار للباحث في إختيار المشرف، لان العلاقة بين الطرفين تحكمها غالبا اعتبارات شخصية، تتطلب التوافق والثقة والتعاون المتبادل بينهم لانجاح البحث، بالاضافة طبعا للاعتبارات الموضوعية التي تتعلق بتخصص المشرف وخبرته وكذا مكانته في الوسط الاكاديمي، وما يحوزه من قدرات وخبرات علمية إضافية كاللغات أو التحكم في تقنيات الاعلام والاتصال، وغيرها مما يساعد الباحث ويذلل له الصعاب التي لا يخلو منها انجاز البحث العلمي.

2- إعداد مشروع البحث: يتمثل مشروع البحث العلمي في النموذج الاولي و المحتوى المصغر للبحث الذي ينطلق منه الباحث، ويتضمن مشروع البحث مجموعة من العناصر الاساسية التي تعطي فكرة شاملة عن محتوى البحث وتقدم تصور أولي عن كيفية انجازه، والاهداف التي يسعى لتحقيقها، وهي الاعتبارات التي يتم على أساسها تقييم المشروع البحثي سواء لايجازته وتسجيله من قبل المهيآت الادارية والاكاديمية المعنية أو من طرف المشرف، الذي يبدي رأية حول هذا المشروع بالموافقة، أو يعدّل في بعض عناصره ويضبطها، كما قد يقدّم بشأنه بعض التحفظات، تاركا بذلك للباحث هامش من الحرية لاعتماد رأيه وطرح أفكاره و قناعاته الشخصية حول عناصر البحث الاساسية التي يتضمنها مشروع البحث وهي:

أ- مقدمة مشروع البحث: تختلف هذه الاخيرة من حيث عناصرها عن المقدمة العامة للبحث في صيغتها النهائية حيث تتضمن تمهيد للموضوع يتم من خلاله التعريف بموضوع البحث، وتحديد الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وأسباب اختيار الموضوع، ومنهج البحث وأدواته، وتحديد النطاق الزماني والمكاني للبحث إذا لزم الامر، ولاسيما تحديد الاشكالية الرئيسية للبحث.

ب- الخطة الاولية للبحث: وهي خطة غير تفصيلية مقترحة بناء على المعلومات الاولية التي جمعها الباحث، بعد بحثه الاولي في الحد الادنى من المراجع المتعلقة بموضوع البحث المختار، وتتضمن فقط العناصر أو الاقسام الاساسية للبحث، تمتاز بالمرونة، لامكانية تعديلها بالزيادة أو النقصان حسب ما تسفر عنه العمليات الاحقة لجمع المراجع، وتحليل المعلومات الواردة فيها بعد ذلك.

ت- قائمة المراجع الاولية للبحث: وهي قائمة تتضمن الحد الادنى من المراجع المتعلقة بموضوع البحث، المحصاة بعد البحث البيبلوغرافي الاولي، والتي من الاحسن لانطلاقة البحث انطلاقة صحيحة، أن تحتوي على مراجع متخصصة لموضوع البحث إن وجدت، أو المراجع

الاساسية المعتمد عليها كالتشريعات الخاصة المنظمة للمجال المتعلق باشكالية البحث كالعلوم القانونية مثلا.

3- مرحلة إعداد مسودة البحث: تمثل هذه المسودة النسخة الاولية للبحث كاملا، في صورته غير المرتبة والمنظمة والمدققة، بل قد تكون بعض عناصرها في شكل مقتطفات أو مخططات أو مجرد إحالات للمصادر والمراجع، كما قد تتضمن الشرح المفصل لبعض العناصر، والملاحظات الجانبية لعناصر أخرى، وكل ما يتم تدوينه من معلومات خلال القيام بالعمليات التالية:

أ- عملية جمع المعلومات: والتي تختلف حسب نوعها ومصادرها، التي تختلف بدورها باختلاف نوع البحث، والمنهج المتبع في الدراسة وتباين أدواته، فقد يكون **نوع البحث نظري** فتجد المعلومات المتعلقة به مصدرها في المصادر والمراجع العامة والمتخصصة، باختلاف انواعها وتصنيفاتها مثل التشريعات، والتقارير، والكتب، والبحوث الاكاديمية باختلاف درجاتها ومجالاتها العلمية، والاوراق البحثية المنشورة وغير المنشورة وغيرها، ويتم ذلك بطرق مختلفة تختلف حسب نوع البحث، **وقد يكون بحث تطبيقي أو تجريبي** فتجد المعلومات المتعلقة به مصدرها الاساسي، في نتائج دراسة الحالة المتعلقة بموضوع البحث، أو نتائج الاستبيانات المعتمدة لجمع المعلومات، أو نتائج التجارب والتطبيقات العملية للبرامج والعمليات الميدانية، أو كذلك آثار ونتائج الوقائع و الاحداث الحاصلة على أرض الواقع وما تقدمه من إحصائيات.

ب- مرحلة القراءة والتفكير: ينصرف مفهوم القراءة إلى عمليّة الإطلاع على كافّة الأفكار والحقائق والمعلومات التي تتعلّق بموضوع البحث محل الدراسة، وتأمّلها تأمّلا عقليّا منظّما حتى يتوّلد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع، ممّا يجعله قادرا على استنتاج الافكار والفرضيات والنظريات منها، وتسعى عملية القراءة الناجعة والفعالة لتحقيق أهداف معينة لخدمة البحث العلمي، كما تخضع لشروط معينة سبق للطالب أن تناولها بالدراسة في مقياس منهجية البحث العلمي خلال مراحل التدرج السابقة، وبالتالي نكتفي فقد بالتذكير هنا بأنواع هذه القراءة، وهي:

ب-1- القراءة السريعة (الكاشفة): القراءة السريعة أو كما يطلق عليها بالكاشفة أو **"التصفح"** هي تلك القراءة السطحية، والاستطلاعية التي تستهدف تحديد الموضوعات والمعلومات المرتبطة بالموضوع، وتقييم الوثائق التي تمّ تجميعها من حيث درجات ارتباطها بموضوع البحث وجوانبه المختلفة.

ب-2- القراءة العادية: تتركز هذه القراءة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة الاستطلاعية، وعلى الباحث في هذا المقام أن يقوم بتسجيل الملاحظات والأفكار المهمة في بطاقة خارجية، يدون عليها اسم المؤلّف والمرجع ورقم الصفحة، وكذا كل البيانات التوثيقية، وبذلك يكون قد شرع في عمليّة التخزين.

ب-3- القراءة المعمقة المركزة: تنصب هذه القراءة حول بعض الوثائق والمراجع والمعلومات ذات القيمة العلمية، وذات الارتباط الشديد بموضوع البحث، "كالمراجع المتخصصة"، وتتطلّب هذه القراءة الكثير من التركيز والتعمّق والتمعّن في الأفكار والمعلومات الموجودة في المصادر والمراجع، وتخضع هذه القراءة أكثر من غيرها من أنواع القراءات، إلى الصرامة والالتزام بشروط وقواعد القراءة السابق دراستها، وبمجرّد الانتهاء من عمليّة القراءة يستوجب الأمر تمحيص ما تمت قراءته وتحصيله للانتهاء إلى مرحلة تدوين المعلومات.

ت- مرحلة تخزين المعلومات: تعد عملية تخزين المعلومات من أدّق المهام والتي ترتبط ارتباطا لصيقا بمرحلة القراءة التي تمدّها بالأفكار والمعلومات الواجب تدوينها، وقد درج الباحثين على إتباع طرق متعددة في تدوين المعلومات، منها طرق تقليدية وأخرى حديثة أفرزها التطور التكنولوجي الحاصل، والتي سبق للطالب دراستها في سنوات سابقة، وعليه نكتفي فقط بالتذكير بها باختصار وهي كالتالي:

ت-1- الطريقة التقليدية: وتتمثل هذه الطريقة في أسلوبين هما البطاقات والملفّات.

ت-2- الطريقة الحديثة: وتعتمد بدورها على أسلوبين أساسيين هما التصوير بالكاميرات الرقمية، وكذا النسخ الضوئي، ومن ثم التخزين باستخدام نظام المعلوماتية، الذي يعتمد على توظيف تكنولوجيا الاعلام والاتصال وانشاء ملفات الكترونية وفهارس أو مجلدات (وهي مساحات رقمية" افتراضية" للتخزين)، خلفا لنظام البطاقات والملفّات الورقية، ويتم العمل بها بنفس الآليه، حيث تنشأ ملفّات وورد لكل فكرة أو عنوان، يتّم جمعها في مجلّد خاص، وكل هذه المجلّدات يتّم جمعها في مجلّد آخر عام وموحد يحمل اسم البحث ككل.

ثانيا/ المرحلة التحريرية:

تعد هذه المرحلة بداية الانجاز الحقيقي للبحث، وتتعلق بكتابة محتوى البحث وتحليل المعلومات المجمعة وتفسير النتائج المتوصل إليها، وهو ما يتم من خلال قيام الباحث بالمهام التالية:

1- تبويب البحث وتقسيمه: (إعداد الخطة التفصيلية): تسمى هذه العملية أيضا **"بهيكلة البحث"**، وتعني وضع خطّة عمل مفصلة ومتوازنة شكلا ومضمونا، مشكّلة من عناوين أساسية بارزة تتفرع تتباعا إلى عناوين فرعية دقيقة مترابطة ترابطا منطقيا، مصنّفة إلى مجموعات تختلف باختلاف نوع البحث العلمي أو الدراسة المقدمة، وكذا الدرجة العلمية للشهادة (مذكرة ليسانس أو ماستر، أو رسالة ماجستير، أو أطروحة دكتوراه)، وحجمها بطبيعة الحال، وقد اتفق فقهاء علم المنهجية على إطارها واختلفوا في بعض الجزئيات المتعلقة بها، وكلّها تعتبر صحيحة حسب قناعة كل باحث وحسب المنهجية المعتمدة من طرفه.

وجدير بالذكر أنّ الباحث حر في اختيار أيّ منهجية أو طريقة منها لكن بشرط أن يوحّد استعمالها أو كيفية ذلك الاستعمال وترتيب عناصر الخطة أو تقسيمات الموضوع بنفس الطريقة في كل أجزاء البحث العلمي.

وتبعا لذلك يقسّم البحث شكلّيا إلى أجزاء، متسلسلة ومتدرجة الاجزاء من حيث حجم المعلومات التي تحتويها العناوين أو تقسيمات الخطة من (أكبر الاجزاء أي العناوين الأساسية في الخطة) إلى أجزاءها الاصغر وهكذا، وذلك باتباع التدرج السابق بيانه في عنصر إعداد مشروع البحث وهو كالتالي:

الاجزاء، الاقسام، الابواب، الفصول، المباحث، المطالب، الفروع، ثم (أوّلا، ثانيا، ثالثا،) ثم التقسيم العددي (1،2، 3)، ثم التقسيم الابجدي (أ، ب، ج) ثم اعتماد الرموز و العلامات الأخرى الموجودة في برنامج وورد، بشرد اعتمادها دائما بنفس الاولية في الترتيب على مستوى كل أجزاء البحث.

ومن القواعد المنهجية التي يتفق عليها فقهاء علم المنهجية ولا يختلفون بشأنها أبدا هي تحقيق توازن الخطة من الناحيتين الشكلية والموضوعية، كما أن تحكّم الطالب في هندسة الخطة وتحقيق توازنها يظهر مهارته العلمية وتحكمه في موضوع بحثه، ويثبت جهده الشخصي وأصالة عمله لان هندسة الخطة عمل شخصي بحت، تختلف وتتميز باختلاف كل بحث، والزاوية التي عولج منها، كما تتأثر بتنوع المراجع ووفرتها التي تمنح للباحث فسحة أكبر للتصرف في أجزاء البحث بالتقسيم أو الدمج، و هو ما يسهّل عمل الباحث عند تقسيم وتبويب بحثه بفضل وفرة المعلومات وقيمتها بالنسبة للبحث، بالتالي يتحقق التوازن المطلوب في خطة البحث.

أ- شرط التوازن الشكلي لخطة البحث: يقصد بتحقيق التوازن الشكلي المطلوب، التناسب في عدد أجزاء البحث أو تقسيمات الخطة على نفس المستوى أي بالتناظر بين أقسام كل عنوان من عناوين البحث، سواء العناوين الرئيسية أو تقسيماتها الفرعية.

أ-1- حدود التوازن الشكلي للخطة: يقصد بهذه الحدود ما يتفق على قبوله وما يختلف حوله من مظاهر أو حالات تحقيق التوازن الشكلي لخطة البحث، وهي:

- **المتفق عليه حول التوازن الشكلي للخطة:** مما يتفق عليه فقهاء علم المنهجية في هذا الامر هو الاجتهاد والسعي الحثيث لاعتماد ما يلي:

- **إعتماد التقسيم الثنائي وهو التقسيم المثالي لكل جزء من أجزاء الخطة:** و تزداد أهمية المحافظة على هذا التقسيم أو تحقيقه بالنسبة للاجزاء أو العناوين الرئيسية في الخطة، ومثال ذلك تقسيم مذكرة الماستر إلى فصلين، والفصلين يقسمان إلى مبحثين، وكل مبحث يقسم إلى مطلبين وهكذا.

- **إعتماد التقسيم الثلاثي المبرر على أساس نوع الدراسة أو طبيعة الموضوع:** لا سيما بالنسبة للعناوين الرئيسية أي أولى أجزاء أو تقسيمات الخطة، والمقصود بها خاصة الاجزاء والابواب والفصول.

ونقصد بالمبرر **مثلا** التقسيم التشريعي لبعض المواضيع حسب نصوصها المنظمة، أو أن يكون نوع الدراسة نظري يشمل مثلا، التأطير القانوني لموضوع البحث من حيث: "" التنظيم، والصلاحيات والرقابة'، وهي ثلاث عناصر أساسية تفرض نفسها كتقسيم مبرر للبحث، أو أن يستند المبرر لطبيعة الدراسة كدراسة مقارنة، أو دراسة تطبيقية تضم ثلاث نماذج، أو تشمل ثلاث مجالات أو غيرها.

- **المتفق عليه من الاستثناءات الواردة على مبدأ التوازن الشكلي للخطة:** ويقصد به عدم مراعاة التناسب بين **عدد الفروع وما يليها من تقسيمات بالنسبة للبحوث كبيرة الحجم** مثل أطروحات الدكتوراة وغيرها من البحوث العلمية التي تكون اقسامها الرئيسية في شكل اجزاء أو أبواب، لان ترتيب الفرع في هذه الحالة يصبح في مرتبة دنيا، ويتضمن العناصر والجزئيات الصغيرة وحجمه لا يكاد يذكر امام حجم البحث.

- **المختلف فيه حول التوازن الشكلي للخطة:** مما يختلف حوله بعض الممارسين في مجال التقييم المنهجي للبحوث العلمية، هو عدم التقيد التقسيم بالثنائي أو الثلاثي للخطة، وذلك فيما يخص الاجزاء غير الرئيسية في خطة البحث، (أي ما يخص عدد المباحث والمطالب والفروع

فقط، دون الاجزاء والابواب والفصول)، وإن كانت فئة قليلة فقط ممن يسمحون بهذا، حيث يقبلون التقسيم إلى حد الاربع أجزاء أو خمس، بحيث لا يكون الفرق بين العناوين المتناظرة أو المتوازية في نفس المستوى من البحث، أو الاجزاء الاخرى اثنين أو ثلاث، بمعنى يكون أحد المطالب ثلاثة و عدد المطالب الاخرى لنفس المبحث خمسة، أو يكون عددهم اثنين إلى اربع، أو خمس.

ملاحظة هامة: أنبه هنا، إلى أنه لا يمكن بحال من الاحول أن يتجاوز الفرق بين الاجزاء النسب المذكورة، مع أن هذا الامر كما ذكرنا، وأعيد فأكرره ليس معمول به على إطلاقه ولا يؤيده أغلب الدارسين والممارسات في مجال علوم المنهجية.

أ-2- كيفية تحقيق التوازن الشكلي للخطة: ينصح الطلبة لتحقيق هذا التوازن، باعتماد تقنيات الدمج والتقسيم لعناصر الخطة، بحيث إذا كان عدد العناوين أو التقسيمات اربعة، فيجب أن يجمعهما الباحث في عنوانين فقط، وإذا كان عددها خمسة فيجب إعادة دمجها ليصبح عددها عنوانين أو ثلاث، ونفس الشيء إذا كان أو توفر للباحث فقط عنوان واحد، كمبحث أو مطلب، فيجب أن يجتهد لتقسيمه، فستخرج من محتواه والمعلومات التي يتضمنها عناصر وتقسيمات فرعية له، وفيما يلي نقدم **الأمثلة التطبيقي التالية** على ما تم شرحه.

- **مثال تطبيقي عن كيفية دمج وتوحيد العناوين لتحقيق التوازن الشكلي للخطة:**

ليكن لدى الطالب **مثلا/** فصل مكون من خمس مباحث كالتالي:

المبحـــث الاول: تعريف البحث العلمي

المبحـــث الثاني: خصائص البحث العلمي

المبحـــث الثالث: أنواع البحث العلمي

المبحـــث الرابـع: مناهج البحث العلمي

المبحث الخامس: مراحل اعداد البحث العلمي

لتحقيق التوازن الشكلي لهذا الفصل يتم جمع أو دمج محتوى وعناوين هذه المباحث في عنوانين أو ثلاث كما يلي:

نقوم بدمج المباحث الثلاث الأولى، وتدرج كمطالب للعنوان الجديد للمبحث الاول كالتالي:

المبحث الاول: مفهوم البحث العلمي

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

المطلب الثاني: خصائص البحث العلمي

المطلب الثالث: أنواع البحث العلمي

المبحث الثاني: مناهج البحث العلمي

المبحث الثالث: مراحل اعداد البحث العلمي

أو ندمج المباحث الثلاث المتحصل عليها في مبحثين رئيسين على أساس **مبحث نظري ومبحث تطبيقي** فتصبح الخطة كما يلي:

المبحث الاول: ماهية البحث العلمي

المطلب الاول: مفهوم البحث العلمي

الفرع الاول: تعريف البحث العلمي

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي

المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي

المطلب الثالث: مناهج البحث العلمي

المبحث الثاني: كيفية إعداد البحث العلمي (مراحل إعداد البحث العلمي)

- **مثال تطبيقي عن كيفية تقسيم وتجزئة العناوين لتحقيق التوازن الشكلي للخطة:**

مثلا/ يجد أو يتحصل الباحث من خلال المعلومات التي جمعها على **مبحث** وحيد بعنوان **تعريف العقد**، فيجتهد لتجزئة أو تقسيم هذا العنوان إلى عناوين متوازية أي من نفس المستوى تكمّل بعضها البعض، لأنها تتعلق بنفس العنصر وهو التعريف، فيصبح لدى الباحث خطة تتكون من مجموعة من المباحث ذات التقسيم الثنائي أو الثلاثي، حسب نوع وحجم المعلومات المتوفرة لديه والتي جمعها من المراجع حول عنصر التعريف، كما تبيّنه الحالات التالية:

- **الحالة الاولى: تقسيم المبحث إلى مبحثيين**

المبحث الاول: التعريف اللغوي

المبحث الثاني: التعريف الاصطلاحي

أو

المبحث الاول: التعريف الفقهي

المبحث الثاني: التعريف التشريعي

ونلاحظ أنه في التقسيم الاخير قد **حذف التعريف اللغوي من الخطة**، وفي هذه الحالة يمكن إدراجه في التمهيد لمحتوى المباحث، أي أنه **يدرج بين عنوان الفصل و تقسيماته من المباحث**

- **الحالة الثانية: تقسيم المبحث إلى ثلاث مباحث**

المبحث الاول: التعريف التشريعي

المبحث الثاني: التعريف القضائي

المبحث الثالث: التعريف الفقهي.

ب- شرط التوازن الموضوعي لخطة البحث: نقصد بالتوازن الموضوعي تحقيق التناسب في حجم المعلومات الواردة في كل جزء من أجزاء الخطة، علما أنّ تحقيق التوازن الشكلي يساهم بشكل كبير في تحقيق التوازن الموضوعي، الذي يتحقق من خلال التماثل او على الاقل التقارب الكبير بين عدد صفحات الاجزاء من نفس المستوى مع بعضها البعض، بأن يكون مثلا عدد صفحات كل المباحث الواردة في الخطة، يساوي عددها بعضها البعض أو يتقارب، بحيث لا يكون الفرق بينها إلا عدد قليل جدا من الصفحات، مع العلم أنّ هذا الفرق يختلف باختلاف العدد الكلي لصفحات البحث العلمي، ونفس الشيء بالنسبة لبقية أجزاء وعناوين الخطة الرئيسية وتقسيماتها الفرعية، علما أن الفرق يقل كل ما قل العدد الكلي لصفحات البحث العلمي، كما أنّ الفرق بين الصفحات الذي يُقبل بالنسبة للأجزاء الرئيسية للخطة لا يُقبل بالنسبة لتقسيماتها الفرعية، لأن الفرق يصبح واضحا كلما قل عدد الصفحات في العناصر والاجزاء الصغيرة من البحث العلمي.

ب-1- كيفية تحقيق التوازن الموضوعي للخطة: يمكن للطالب تحقيق هذا التوازن بالاستناد أو بالتوازي مع التناسب الشكلي للخطة، بمعنى إذا أراد الزيادة في حجم وكم المعلومات في أحد عناصر الخطة فإنه يلجأ إلى التوسع في هذا العنوان من خلال تقسيمه إلى أجزاء وفروع أكثر، أو تزكية واطالة هذا الجزء باضافة عناصر مكملة له، فمثلا بالرجوع إلى نفس المثال المتعلق بتعريف العقد، فيمكن زيادة حجم المعلومات المتعلقة بهذا العنصر عن طريق تقسيمه إلى أجزاء كما رأينا تتعلق بالبحث والتوسع في تعريف العقد على مستوى التشريع والقضاء والفقه، ثم التفصيل في كل جزء أو مستوى من هذه المستويات.

كما يمكننا كذلك التوسع أكثر في عنصر التعريف باستكماله بعناوين مكملة له مثل تمييز مصطلح العقد أو مفهوم العقد عن غيره من المصطلحات أو المفاهيم المشابهة، مثل الاتفاقية أو الرخصة، أو القرار، وغيرهم.

ب-2- مثال توضيحي بالنسبة لحجم أجزاء بحث علمي في شكل مذكرة ماستر تتكون من مائة (100) صفحة:

الفصل الاول: قد يتراوح عدد الصفحات بين 40 و50 صفحة.

المبحث الاول: بالنظر لحجم الفصل الاول، فقد يتراوح عدد صفحاته بين 20 و25 صفحة.

المطلب الاول: بالنظر لحجم المبحث الاول، فقد يتراوح عدد صفحاته بين 10 و12 صفحة.

الفرع الاول: بالنظر لحجم المطلب الاول، فقد يتراوح عدد صفحاته بين 5 و 6 صفحة.

أولا/ بالنظر لحجم الفرع الاول، فقد يتراوح عدد صفحات"أولا" بين **(2.5)** و**3** صفحات.

ثانيا/ لا يجب أن يتجاوز الفرق دائما نصف أو ربع صفحة بالنسبة لحجم **(أولا)**.

الفرع الثاني: لا يجب أن يتجاوز الفرق صفحة واحدة **(1)** بالنسبة لحجم **(الفرع الاول)**.

المطلب الثاني: لا يجب أن يتجاوز الفرق، صفحة (1) أو صفحة ونصف**(1.5)**، على الاكثر بالنسبة لحجم **(المطلب الاول)**.

المبحث الثاني: لا يجب أن يتجاوز الفرق **2** أو **3** صفحات بالنسبة لحجم **(المبحث الاول)**.

الفصل الثاني: لا يجب أن يتجاوز الفرق **4** أو**5** صفحات بالنسبة لحجم **(الفصل الاول)**.

ب-3- شرط مراعاة التوازن الموضوعي في كامل أجزاء البحث/ يجب أن يراعى نفس الشيء المتعلق بالتوازن الموضوعي، بالنسبة لبقية أجزاء البحث العلمي المتماثلة **وليس فقط خطة البحث**، مثل عدد الفقرات في التمهيد للعناوين وتحديد تقسيماتها، وأيضا تمهيد وتقسيم الاجزاء الاساسية (الابواب أو الفصول أو المباحث) بأن يرد تقسيمها متماثل في صفحة كاملة، أو نصف صفحة، ونفس الشيء بالنسبة لملخصات هذه الاخيرة.

وكذلك يجب مراعاة التناسب بين حجم المقدمة والخاتمة، أي تقارب عدد صفحاتهما، و لا يكون الفرق بينهما كبير جدا وملفت، علما انّ حجم المقدمة قد يتجاوز حجم الخاتمة بصفحتين أو ثلاث أو حتى الاربع بالنسبة للبحوث كبيرة الحجم، وذلك لما تتضمنه مقدمة البحث من عناصر كثيرة بالمقارنة مع خاتمة البحث، كما سيأتي تحديده في عناوين لاحقة.

2- كتابة البحث: نميّز في كتابة البحث بصورته النهائية، **بين** اتمام الشكل الخارجي للبحث بتجميع أجزائه وكتابة بيانات تلك الاجزاء وترتيبها، **وبين** كتابة مضمون البحث، كما يلي:

أ- من حيث الشكل: يتعلق هذا الجانب كما ذكرنا بتحديد وترتيب أجزاء البحث على النحو التالي:

أ-1- تحديد أجزاء البحث: حسب نوع البحث ومحتواه، فقد تتضمن بعض البحوث أجزاء اضافية قد لا تتضمنها غيرها من البحوث، كالملاحق مثلا، كما قد تتضمن بعد البحوث إدراج تصريح بالنزاهة العلمية ضمن أجزاءها، أو غيرها من الصفحات والاجزاء الاضافية.

أ-2- ترتيب أجزاء البحث: ويكون كالتالي:

- **الصفحات التمهيدية للبحث:** وتتمثل في الصفحات التي تسبق متن البحث، وترد مرتبة كما يلي:

- **الواجهة:** تعني واجهة البحث غلافه الذي يحمل جملة من البيانات الاجبارية التي تحدد هوية البحث، وتتمثل في: اسم ولقب الطالب صاحب البحث، واسم المشرف على البحث ودرجته العلمية، العنوان الكامل للبحث، الجهة الادارية التي ينتمي إليها البحث وهي الجامعة، الكلّية، القسم، نوع البحث أي درجته العلمية، وكذلك المجال العلمي أو مجال التخصص الدقيق لموضوع البحث، وأخيرا الاسم واللقب والدرجة العلمية لأعضاء لجنة المناقشة، وتاريخ المناقشة.
- **الشكر والعرفان:** يقدم الشكر والعرفان حسب العرف السائد بالدرجة الاولى للمشرف باسمه وصفته، لقبول الاشراف على البحث ومتابعة انجازه، وتذليل صعوباته، أيضا أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بتقييم البحث العلمي ومناقشته، وكذلك إلى كل من ساعد الباحث في إعداد بحثه وذلل له أحد صعوبات البحث والمتعلقة غالبا بجمع المعلومات وتسهيل الاجراءات.
- **الاهداء:** يوجه الاهداء عادة إلى كل من له مكانة خاصة لدى الباحث ممثلين في افراد العائلة المقربين مثل الاب، والابناء والازواج والاخوة، وكذلك لكل من تربطه علاقة شخصية بالباحث مثل المعلمين والأساتذة في الاطوار التعليمية التي مر بها، أو أحد افراد عائلتة الكبيرة مثل الاجداد أو غيرهم، ممن يكن لهم الباحث التقدير والاحترام، ويشعر بالامتنان نحوهم، ويسعى لجعلهم فخورين به.
- **قائمة المختصرات:** وهي قائمة تعد كدليل تتضمن المختصرات الواردة في البحث، وتبيّن الصيغة الكاملة لكل رمز أو حرف أو مجموعة الحروف التي تشكل المختصرات.

- **متن البحث:** ويتضمن تحديدا:

- **مقدمة البحث:** وهي أول أجزاء المتن، وتتضمن عدة عناصر، وتحكمها ضوابط منهجية محددة، سيأتي تفصيلها عند بيان كيفية كتابة متن البحث.
- **جذع البحث:** المكون من تقسيمات البحث وتفرعاتها وعناصرها التي تكون مدرجة بالترتيب التالي: الابواب، الفصول، المباحث، المطالب، الفروع، والتي تتفرع إلى أجزاء (أولا، ثانيا، ثالثا،...إلخ).

وبعدها نعتمد التقسيم العددي (1، 2، 3،...إلخ).

ثم التقسيم الابجدي بترتيب تنازلي للحروف الابجدية (أ، ب، ت، ث، ج، ...إلخ).

ثم نجمع بين الترتيب الابجدي والعددي فنكتب (أ-1-، أ-2-، أ-3- ...إلخ، **ثم** ب-1-، ب-2-، ب-3-، ...إلخ ، **ثم** ج-1-، ج-2-، ج-3، ..إلخ).

وبعد هذا نعتمد التقسيم بالعلامات و الرموز مثل المطة والنقطة بأشكالها الدائرية والمربعة والنجمة (-،●،♦،□،o،★،*،❖)، وغيرهم من الرموز التي يوفرها تطبيق (word)، مع التنبيه إلى ضرورة اعتمادها بنفس الترتيب في كافة أجزاء البحث، فمثلا لو اعتمدنا بعد التقسيم "الابجدي العددي" المطة "-" ثم النقطة أو النجمة "*"، ثم الدائرة "o"، أو أي رمز بعدهم فيجب إعتماد ترتيب هذه الرموز، بنفس الاولوية في كل البحث.

- **خاتمة البحث:** الخاتمة آخر أجزاء المتن، وتتضمن عدة عناصر، وتحكمها هي كذلك ضوابط منهجية محددة، سيأتي تفصيلها في عناصر لاحقة عند بيان كيفية كتابة متن البحث.

- **الصفحات الختامية للبحث:** تتمثل هذه الصفحات في:

- **الملاحق:** ويقصد به كل ما يلحق بالبحث من وثائق أو نماذج لأعمال قانونية أو إدارية، وما يميّزها أنها غير منشورة، كما أنها غير متاحة ولا متوفرة للبيع، كما لا تمنح بسهولة عند طلبها من مصادرها، سواء استعين بها كمراجع في البحث مثل الاحكام القضائية غير المنشورة، والإحصائيات والبيانات، والمراسلات والتعليمات والأنظمة الداخلية، الخاصة ببعض الهياكل والأجهزة الإدارية أو الصادرة عنها، كذلك قد تتمثل الملاحق في نماذج لبعض الاعمال القانونية كالعقود والقرارات، أو المحررات الادارية كنماذج المراسلات، والتي أدرجت في آخر البحث كنماذج، لتوضيح معنى بعض عناصر البحث أو المفاهيم الواردة فيه وبيان شكلها.

- **قائمة المصادر والمراجع:** يجب ن ترد هذه القائمة مصنفة حسب نوع وطبيعة كل مصدر ومرجع، و كذلك مرتبة ترتيب تنازلي بالاعتماد على عدة معايير، منها الاهمية مثل القرآن الكريم والسنة النبوية التي تأتي في مقدمة المصادر، و كذلك مستوى او درجة القوة القانونية، أو الاقدمية والحداثة بالنسبة للتشريعات، وكذلك مستوى الدرجة العلمية بالنسبة للبحوث الاكاديمية، ودون أن ننسى أو نهمل أيضا الترتيب الابجدي لكل صنف أو نوع من أنواع المراجع، وفيما يلي نحدد التصنيف والترتيب النموذجي لقائمة المصادر والمراجع.

أولا/ قائمة المصادر

I. القرآن الكريم
II. السنة النبوية الشريفة (الكتب الصحاح)
III. القواميس والمعاجم.
IV. التشريعات

1. التشريع الأساسي.

أ- الدساتير

ب- المواثيق الوطنية.

2. الاتفاقيات الدولية المصادق عليها

3. التشريع العضوي

4. التشريع العادي

أ- القوانين العادية **والمراسيم التشريعية**

ب- الأوامر الرئاسية

5. التشريع الفرعي

أ- المراسيم الرئاسية

ب- المراسيم التنفيذية

ت- القرارات الوزارية (المشتركة والفردية)

ث- الأنظمة واللوائح

ج- التنظيمات الداخلية والمقررات

V. الأحكام والقرارات القضائية.

VI. التقارير والبيانات الرسمية.

ثانيا/ قائمة المراجع

I. المؤلفات (الكتب).

1- المتخصصة.

2- العامة

II. البحوث الأكاديمية

1- أطروحات الدكتوراه

2- رسائل الماجستير

3- مذكرات الماستر

4- مذكرات نهاية التربص في المدارس العليا والمعاهد.

III. المقالات العلمية المنشورة في المجلات والدوريات المحكمة، أو **(المداخلات المشارك بها في الملتقيات والندوات والأيام الدراسية المجمعة)** والمنشورة في مجلة.

IV. المداخلات والأوراق العلمية المقدمة في التظاهرات العلمية (الملتقيات والندوات والأيام الدراسية) المنشورة وغير المنشورة.

V. المحاضرات المنشورة، وغير المنشورة

VI. مواقع الانترنت.

- **الفهرس:** يمكن إعداده بطريقة آلية أو الكترونية وهو الافضل، باستخدام ما يوفره تطبيق "الوورد"، من وظائف بشأن إعداد الفهرس.
- **ملخص البحث باللغتين العربية والأجنبية:** إذ يشترط في البحوث العلمية اعداد ملخصين احدهما بلغة البحث، والاخر بلغة أجنبية مغايرة، والتي قد يترك للباحث الحرية في اختيارها، كما قد يجبر على اعتماد لغة محددة تتراوح بالنسبة لمذكرات الماستر بين الفرنسية والانجليزية غالبا.

ب-كتابة متن البحث: يتكون متن البحث من العناصر الثلاث التالية:

ب-1- مقدمة البحث: مقدمة البحث على الرغم من أنّها لا تحتل منه سوى صفحات قليلة مقارنة بعدد صفحاته، إلّا أنّها تعطي للقارئ انطباعا شموليا عن شخصية الباحث، وموضوع البحث، والتي تتكون وفقا للضوابط المنهجية من مجموعة من العناصر يتفق فقهاء هذا العلم حول اهميتها ويختلفون حول عددها وترتيبها، والتي تتمثل في:

التعريف بموضوع البحث، أهمّية البحث، كذلك دوافع وأسباب اختياره الشخصية والموضوعية، والإشكالية التي دفعت الباحث للبحث في هذا الموضوع، والمنهج الذي اتبعه في حلّها، والصعوبات التي واجهته، وكذلك الهدف من البحث، وعرض مختصر لخطّة البحث ومحتوياته، وحتى الدراسات السابقة التي تناولت كل الموضوع أو أحد أجزائه بالدراسة.

وإن كانت تلك هي العناصر الأساسّية التي يجب أن تتضمّنها مقدمّة أيّ بحث علمي أو أكاديمي خصوصا، فذلك لا يعني اقتصار احتوائها على هذه العناصر فقط دون غيرها، ومن بين هذه العناصر الاضافية نجد:

- ذكر تحديد الاطارين الزمني والمكاني للدراسة: وإن كان من الاهمية تحديد الاطار الزماني والمكاني للدراسة، فإن ذكر هذين العنصرين غالبا ما يقترن بعنوان الدراسة ليصبحا جزءا منه لا سيما في العلوم القانونية، كما قد يتطلب موضوع البحث ذكر أحد الاطارين دون الآخر لأنّ الدراسة تتعلّق بأحدهما فقط، إلا أنّ تجاهل ذكرهما مهما كان موقعهما في العنوان أو المقدمة، قد يؤدي إلى اتساع مجال الدراسة مما يشتت الباحث، ويعيق تحكمه في الموضوع الذي قد يمتد ليضم عناصر أجنبية خارجة عن نطاقه، ومع هذا فتحديد الإطارين الزمني والمكاني في عنوان البحث يبقى الخيار الافضل لأنّ عنوان البحث هو واجهة الموضوع، وإطاره العام الكاشف عن مضمونه للقارئ منذ البداية.

– **شرط التعريف ببعض المصطلحات الأساسّية للدراسة:** أو ما يعرف بالمسرد الأساسي لها، فقد يشترط في بعض البحوث تبعا لبعض التخصّصات إدراج تعريفات لبعض المصطلحات الأساسّية في البحث والتي يتكرّر ذكرها، واستعمالها، فيخصّص لها تبعا لذلك حيّزا ضمن عناصر المقدّمة، لكن ذلك ليس شرطا وليس أمر إلزامي في كل البحوث، حتى ضمن نفس التخصّصات أو غيرها.

– شرط **إدراج جدول للمحتويات أو ما يعرف بالفهرس:** قد يشترط في بعض البحوث تبعا لبعض التخصّصات إدراج جدول للمحتويات ضمن عناصر المقدّمة، لكنه يكاد يكون إجماع من الباحثين على الأقّل في البحوث القانونية، حول إدراج الفهرس كجزء مستقل من البحث سواء أدرج في بداية البحث، أو في آخره، وهو الاكثر استعمالا.

أما عن الشروط أو الضوابط المنهجية لاعداد مقدمة البحث، والتي نشير إلى أنها لا تحضى باتفاق جميع فقهاء علم المنهجية والاساتذة والباحثين والممارسين لها، حيث يختلفون حول كيفيات تطبيقها، وأحيانا وجوبها أو جوازها، ويثار بشأنها الكثير من الجدل، والتي تتعلق لاسيما بترقيم المقدمة، وتهميشها وعنونتها وغيرها من الشروط التالية:

– **شرط أن يرد عنوان مقدمة البحث نكرة غير معرّف:** بحيث تكتب **" مقدمة"** ولا تكتب **" المقدمة"**، لانها بالنسبة للمتلقي تقدم أو تمهد لشيء أو معلومات ومفاهيم وكذا لمحتوى علمي مجهول ولم يعرف بعد، إلا بعد استكمال عرض محتواه وتحليله وتفصيل أجزاءه وتقديم حل للاشكالية التي يطرحها، وعلى العكس من ذلك يستوى أن ترد خاتمة البحث معرفة فتكتب "الخاتمة"، لانها الخاتمة لما سبق تحديده وتعريفه في المحتوى العلمي المقدم من خلال هذا البحث، أو تكتب نكرة " خاتمة"، لانها خاتمة لما أصبح معرّف، ومعلوم الاجزاء وواضح المفاهيم بعد انتهاء دراسته لانها ترد في آخر هذه الدراسة التي تناولت الموضوع وأصبح بعد استكمالها معروف ومعلوم.

– **شرط عنونة عناصر المقدمة أم تناولها على شكل فقرات:** هذا الشرط من أكثر ما يختلف حوله من شروط المقدمة، ولذلك نجد لكل باحث موقفه تجاه هذا الامر، ولكل مشرف رأي الذي جب على الطالب الباحث مناقشته مع المشرف سواء كانت نتيجة النقاش الأخذ به أو مخالفته باحترام، وإن كان تناولها على شكل عناوين أفضل مع ضرورة الربط بينها بعبارات هادفة تضمن تسلسلها ولا تبعث الملل لدى القارئ، مع التأكيد كذلك على وجوب الالتزام بأحد الخيارين (خيار العنونة من عدمه)، بالنسبة لكل عناصر المقدمة، فإذا كان من الصحيح منهجيا أن يختار

الباحث أحد الطريقتين، فإنه من الخطأ أن يجمع بينها بحيث نجده يعنون بعض العناصر، ويدرج البعض الآخر في شكل فقرات.

– **شرط الترقيـم:** باتفاق الباحثين ترقم مقدمة البحث، لأنّها جزء من البحث، لكن الاختلاف بينهم حول كيفية الترقيم هل يتّم ذلك بالحروف الابجدية أي الصفحة (أ، ب، ج،) وهكذا إلى نهاية صفحاتها، أو يتّم ترقيمها بالأرقام العددية من الرقم 1 إلى آخر صفحة منها، وحسب رأي الأستاذ الدكتور عمار بوضياف المقدّمة يجب أن ترقّم بالأرقام تبدأ من الصفحة الأولى منها ليتسلسل الترقيم إلى نهاية البحث مبرّرا موقفه بأنّها جزء أساسي من البحث، ولا ينبغي أن تعزل عنه باعتماد الترتيب الابجدي، لأنّ اعتماد هذا الأخير يطرح إشكال حول ترقيم الخاتمة وهل تعتمد نفس الآلية بالنسبة لهذه الأخيرة، وبالتالي فمسالة اختيار الآلية التي سترقّم بها المقدّمة تبقى محّل اختلاف يعود الفصل فيه لقناعات الباحث ورأي الأستاذ المشرّف.

– **شرط تحديد أو تسقيف عدد صفحات المقدّمة:** لا توجد قاعدة معيّنة يجب إتباعها، ولا عددا معيّنا من الصفحات يجب بلوغه، أو عدم تجاوزه، لكنّه ومن خلال الأخطاء الشائعة التي وقع فيها بعض الباحثين، ومن خلال توجيهات المشرفين والممتحنين والمناقشين، ومن خلال نصائح بعض المختصين، يتضّح بأنّ عدد صفحات المقدّمة يجب أن يتناسب مع عدد صفحات البحث، فلا يمكن أن يكون عدد صفحات المقدّمة عشرة لبحث لا تتجاوز عدد صفحاته المئة أو أقّل من ذلك بكثير أو قليل، وأن لا يتعدى الصفحتين أو ثلاث لبحث يتجاوز عدد صفحاته 300 أو 400 صفحة، أما الشائع عمله، أن يكون العدد بنسبة صفحة لكل 25 أو 30 صفحة.

– **الشروط والضوابط المنهجية المتعلقة باشكالية البحث:** من أهم عناصر المقدمة نجد **اشكالية البحث**، التي يتفق الجميع على وجوب ادراجها ضمن عناصر المقدمة بينما تتّم الإجابة عنها على مدار البحث، ويختلفون في ترتيبها بين تلك العناصر، والتي **من خصائصها نجد:**

- ✓ الصياغة الواضحة والمختصرة.
- ✓ العلاقة المباشرة بعنوان البحث.
- ✓ ربطها بين العناصر الاساسية للبحث وهي: عنوان البحث وخطة البحث وخاتمة البحث.
- ✓ قابلة للحل: بمعنى نجد لها إجابة في خاتمة البحث.

في حين تتمثل الشروط والضوابط المنهجية المتعلقة بها في التالي:

- **ألاّ تكون مركبة:** أي تتكون من اكثر من سؤال، حيث يجب أن تصاغ الاشكالية الرئيسية في شكل سؤال واحد يتعلق بكل عناصر الموضوع، وشامل لكل تقسيمات وأجزاء الخطة، أما التساؤلات التي تتفرع عن التساؤل الرئيسي الذي يطرح كإشكالية رئيسية، فتدرج كتساؤلات فرعية.
- **ألاّ تكون سطحية:** بأن تكون مجرد إعادة للعنوان في صيغة سؤال.
- **ألاّ تكون غامضة:** وهو ما يتحقق باستعمال مصطلحات غير قانونية ولا محددة وواضحة المعنى، أو استعمال مفردات ذات معاني مبهمة او تحمل أكثر من تأويل، كاستعمال المصطلحات الادبية الجزلة، أو المعاني المترادفة.
- **ألاّ تكون جزئية:** بمعنى تتعلق بأحد أو بعض عناصر الموضوع فقط، أو ببعض أجزاء خطة البحث وتقسيماتها و لا تشملها كلها.

ب-2- جذع البحث: تتم كتابة جذع البحث باتباع التقسيم المصرح به في خطة البحث، مع مراعاة الشروط العامة للكتابة والمتعلقة بسلامة اللغة ووضوح الافكار واستعمال الاسلوب القانوني الذي يمتاز بالبساطة والمباشرة، وتوظيف المصطلحات القانونية المميّزة للصياغة القانونية، وأيضا مراعاة الشروط الخاصة بكتابة البحوث العلمية والمتمثلة في الالتزام بالضوابط المنهجية التالية المتعلقة بقواعد الاقتباس وتقنيات التهميش.

- **قواعد الاقتباس:** كتابة البحث تتّم بتدوين المعلومات المخزّنة أوّل بأوّل حسب الخطّة المتّبعة وعناصرها كما ذكرنا، ويستخدم في ذلك طريقة الاقتباس بنوعيه المباشر وغير المباشر.

- **الإقتباس المباشر:** يعني النقل الحرفي لما تمّ تخزينه كما هو موجود في المصدر أو المرجع دون زيادة أو نقصان أو تصرّف، ولايعني ذلك كتابة كل الفقرة مثلا إذا أراد تخطي بعض الفقرات فيكتب مكانها نقاط (...)، ويكون ذلك في الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، والمواد القانونية، أو مقولات مشهورة، أو التعاريف وغيرها، وينصح في هذا المقام عدم الإكثار من الإقتباس الحرفي فكلّما كثر قلّت شخصية الباحث واندثرت في البحث.
- **الاقتباس غير المباشر:** نعني به نقل الفكرة من مصدرها وإعادة صياغتها بأسلوب وتصرف الباحث.

- **تقنيات التهميش:** من مقتضيات **الامانة العلمية** اسناد المعلومة إلى أصحابها، وسواء كان الاقتباس مباشرا أو غير ذلك فلابد من توثيق ما تمّ اقتباسه بكتابة اسم المؤلف وبيانات المرجع وبيانات نشره، وهو ما يعرف بالتهميش، الذي يتم بطريقة منهجية منضمة وله تقنيات خاصة يتم بها، تتعلق بنوع البيانات الواجب إدراجها حسب نوع كل مصدر وكذا كيفية ترتيبها،

حيث يشار في المتن بعد نهاية كل فقرة أو فكرة مقتبسة برقم، ثمّ ينتقل إلى الهامش ويدوّن تحت نفس الرقم البيانات الخاصّة بالمصدر أو المرجع، ثمّ يتم تحديد رقم الصفحة (ص)، أو الصفحات (ص ص) أي من الصفحة كذا إلى الصفحة كذا المقتبس منها.:

- **نماذج لتهميش أشهر المصادر والمراجع المستعملة في مذكرات الماستر:** تتمثل في:

✓ **نموذج تهميش كتاب:** مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2000، ص:...

✓ **نموذج تهميش المقالات العلمية:** فاطمة الزهراء تنيو، مفيدة طاير، (أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية التوثيق في العلوم الاجتماعيّة والإنسانية). **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلّد الأوّل، العدد الرابع، ديسمبر 2019، ص ص:77- 100.

✓ **نموذج تهميش الاوراق البحثية المقدمة في التظاهرات العلمية:** يتم تهميشها بنفس طريقة المقال، فقط تستبدل البيانات الخاصة بالمجلة، بالبيانات الخاصة بالتظاهرة العلمية.

✓ **نموذج تهميش البحوث الاكاديمية:** إبراهيم يامة، لوائح الضبط الإداري بين الحفاظ على النظام العام وضمان الحريات العامّة، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص: ....

✓ **نموذج تهميش التشريعات:** تكتب جميع بيانات التشريع مع بيان نوعه مثل: القانون رقم 11-10، المؤرّخ في 11 يونيو سنة 2011، يتعلّق بالبلدية، ج ر عدد 37 ، الصادرة بتاريخ 3 يوليو سنة 2011)، ص:..

- **حالات الاشارة في التهميش بعبارة " نفس المرجع"، و "المرجع السابق":** تكتب بيانات المرجع أو المصدر كاملة على النحو السابق بيانه إذا ما تمّ استعمالها لأوّل مرةّ، ثمّ بعد ذلك وعند الإستعمال الموالي للمرجع أو المصدر يكتفي الطالب (الباحث) بتدوين اسم الكاتب ثمّ تتبع بالمرجع نفسه إذا ما تمّ الاقتباس من نفس المرجع مباشرة، أي مثلا التهميش 1، و2 مأخوذان من نفس المرجع وليس بينهما مرجع فاصل وفي نفس الصفحة، أمّا إذا كانا في صفحتين متتاليتين فيكتب نفس المرجع السابق، بمعنى يجب أن يكون آخر مرجع في الصفحة السابقة وأوّل مرجع في الصفحة التي تليها، وإن كان بينهما مرجع أو مصدر فاصل فيكتب المرجع السابق، ثمّ رقم الصفحة، ونفس الأمر بالنسبة للمصادر، الفرق هو كتابة كلمة المصدر بدلا من المرجع، ذلك فيما يخصّ الإقتباس أما فيما يتعلّق بكتابة الأفكار والمعلومات من إنتاج الباحث فلا تهمّش، لأنّها نتاج عمليّة التحليل والمناقشة لما تمّت الإستعانة به.

ب-3- خاتمة البحث: تتكون الخاتمة من **ثلاث عناصر أساسية** لا خلاف حولها، وهي:

- **الاجابة على الإشكالية:** يتمثل أول عنصر من عناصر خاتمة البحث في وجوب تضمينها الاجابة على الاشكالية الرئيسية المطروحة في مقدمة البحث، سواء وردت هذه الاجابة مباشرة بعد تمهيد صغير لها يربطها بالمقدمة، أو وردت بعد عرض مختصر يذكّر بمحتوى البحث ويوجزه، علما أنّ إدراج عرض مختصر لمحتوى البحث في الخاتمة من الامور المختلف فيها بين فقهاء المنهجية، الذين يرى بعضهم أنه يكفي التمهيد لتقديم الاجابة على الاشكالية في بضعة أسطر لا تتعدى مع تلك الاجابة فقرة واحدة، على أساس أنّ الملخص العام للبحث قد سبق تقديمه في ملخصات الاجزاء الرئيسية من البحث (ملخصات الابواب أو الفصول)، ولا داعي لاعادة أو تكرار ذكره.
- **عرض نتائج البحث:** يتم تبرير الاجابة المقدمة للإشكالية المطروحة، من خلال نتائج البحث، التي تعرض بطريقة مختصرة وواضحة في شكل عناصر مرتبة حسب ترتيبها في البحث، ويفضل كزيادة في التنظيم إدراجها معنونة ومرتبة بالتوافق مع المحاور الرئيسية للبحث.
- **تقديم الإقتراحات:** بناءً على النتائج المتوصل إليها، يقدم الباحث اقتراحاته حول ما يراه مناسبا كحلول للإشكالية الرئيسية، والتساؤلات الفرعية المتعلقة بها، وكذلك كل ما يخص عناصر البحث التي تناولها موضوعه بالدراسة والتحليل.

ثالثا/ مرحلة الاخـراج (المناقشة).

مرحلة المناقشة لا تقل أهمية عن مرحلتي الاعداد والإنجاز بل قد يتوقف فشل البحث العلمي أو نجاحه على مدى توفيق الباحث في اجتياز هذه المرحلة، وهو ما تتوقف نتيجته على ما يلي:

1- التحضير للمناقشة: يتطلب نجاح المناقشة التحضير الجيد لها، وهو ما يتحقق بحرص الباحث وحسن قيامه بما يلي:

أ- الاستعداد النفسي للعرض و المناقشة: أول ما يتحضر له الباحث هو استعداده النفسي لعرض محتوى بحثه ومناقشة عناصره، علما أن نفسية الباحث يوم المناقشة ومعنوياته تتأثر بمدى توفيقه أو فشله في تهيئته الضروف المادية ليوم المناقشة المتعلقة لاسيما بالاعداد الجيد لملخص العرض، والاعداد المادي لجلسة المناقشة، كما يلي:

ب-إعداد ملخص العرض: مهما طال البحث أو قصر، ومهما كان نوعه أو ودرجته العلمية، فإن الباحث يمنح وقت قصير يتراوح بين العشر إلى عشرين دقيقة فقط، للتعريف بموضوع البحث، وتحديد اشكاليته وعرض محتواه، و تبرير منهجه وأدوات بحثه، وأخيرا بيان نتائجه، وهو ما يتطلب من الباحث الإعداد المسبق والجيّد لملخص عام يمكنه من خلاله عرض وتقديم محتواه بطريقة وواضحة ومنظمة يوم المناقشة، الامر الذي يعكس تحكمه في موضوع بحثه وبراعة انجازه.

ت- الاعداد المادي لجلسة المناقشة: وتتضمن تحضير ما يلي:

- تحديد طريقة العرض: يجب على الباحث استعمال طريقة العرض المناسبة لنوع بحثه، والموافقة لامكانياته الفنية والمادية، وعلى هذا الاساس يختار بين عرض محتوى البحث بطريقة عادية، أو باستعمال تقنية الاسقاط الضوئي مثلا بالنسبة لمذكرات الماستر، حيث يتوجب عليه في الحالة الاخيرة تحضير جهاز الاسقاط الضوئي والحرص على توفره لديه قبل يوم المناقشة، مع أخذ كامل احتياطاته لمواجهة كل ما قد يعيق استعماله، مثل انقطاع التيار الكهربائي، أو تعطل الجهاز، أو عدم توفر الجهاز كما يحدث في الكثير من الحالات التي يعتمد فيها الباحث على شخص (صديق) أو جهة معينة (كالادارة مثلا) لتامينه، وهو ما يربك الباحث الذي لا يملك أو لا يضع في حسبانه حل بديل لمواجهة ما قد يواجهه من عوارض يوم المناقشة، مثل الاستعداد النفسي والتحضير الجيد ليرتجل في عرض محتوى بحثه بالطريقة التقليدية.

- تهيئة الظروف المناسبة لنجاح المناقشة: وذلك من حيث:

- **زمان و مكان المناقشـــة:** على الرغم من أنّ تحديد تاريخ ومكان المناقشة من اختصاص الجهات الادارية المسجل فيها موضوع البحث، إلا أنّ للباحث دور في التعجيل ببرمجة موضوعه للمناقشة، وذلك بحرصه على انهاء بحثه في المدة الممنوحة له، وايداعه في الوقت المحدد للايداع، وبالنسبة لمذكرات الماستر، فعلى الطالب أن يحرس على انهاء بحثه ومناقشته خلال الدورة العادية للايداع والمناقشة، ولا يتجاوزها إلى المدة الاستدراكية، أو أن يعجز عن انهاء ومناقشة بحثه في سنته النهائية بصفة عادية، فيتأخر تخرجه إلى السنة أو السنوات اللاحقة.
- **الحضـــور:** إذا لم يكن للباحث مجال من الحرية في تحديد زمن ومكان المناقشة، فإن له كامل الحرية في اختيار وتحديد الضيوف الحاضرين، من زملاء والأقارب وأفراد العائلة، بل حتى بالنسبة لأعضاء لجنة المناقشة، هناك من الجامعات من يعطي للطالب الحق في اقتراحهم، بمعية الاستاذ المشرف طبعا، وبناء على الحرية الممنوحة للطالب على الاقل في اختيار الضيوف

الحاضرين، فإنه مطالب بضبط اختياره، وذلك بتجنب دعوة من يثيروا جو من التوتر أو الشغب أو الفوضى في المكان، فيشتتوا انتباه الباحث ويفقدوه التركيز، ومن جهة أخرى دعوة من يكونوا دعما وسندا له يوم المناقشة، ممن يتشجع بهم ويكون حضورهم دافعا قويا له لبذل الجهد الكافي لنجاح المناقشة شكرا لهم من جانبه، وفخرا به من جانبم، لاسيما الوالدين، والابناء، ثم الازواج والاخوة و الاصدقاء وهكذا.

2- إجراء المناقشة: يقصد بها سير جلسة المناقشة، والتي يجب على الباحث أن يحرص فيها على ما يلي:

أ-التحكم في عرض ملخص البحث: وذلك بعدم التوتر و لوقوف بثبات و الالقاء بهدوء وصوت مسموع دون تلعثم، فيرتجل في التدرج والانتقال السلس من عنصر إلى آخر من عناصر العرض، ولا سيما احترام الوقت الممنوح للطالب لعرض محتوى بحثه باختصار مفيد و واضح.

ب- متطلبات مناقشة أعضاء اللجنة المناقشين: من دواعي الاحترام الشخصي والالتزام الاكاديمي ومن أخلاقيات البحث العلمي، وما يقابله من مهنية من جانب أعضاء لجنة المناقشة أن تجرى المناقشة في جو من الهدوء و التفاعل الايجابي بين الطالب وأعضاء لجنة المناقشة وهو ما يتحقق عن طريق التزام الباحث بما يلي:

- الاحترام والحلم: مهما تكن الظروف النفسية و المادية للباحث يوم المناقشة، ومهما تكن علاقة الباحث جيدة أو سيئة أو متوترة بالمشرف أو بأحد أعضاء لجنة المناقشة، فإنه يجب عليه احترام اعضاء اللجنة والتعامل معهم بأدب وبأخلاق حسنة، وكذلك تحليه بالحلم وسعة الصدر والمحافظة عند مناقشتهم، والرد على تسائلاتهم، وما يساعده على تحقيق ذلك هو:

- حسن الاستماع للملاحظات وتدوينها بدقة: من اثار الحلم ومظاهر الاحترام هو حسن الاستماع والإنصات باهتمام لملاحظات السادة المناقشين وتدوينها، كما أن هذا يساعد الباحث على المحافضة على تركيزه، ويزيد ثقته بنفسه ويثبت تحكمه في موضوع بحثه وتمكّنه منه، فلا يتشتت بين الملاحظات، فينسى بعضها او يخلط بينها، وبالتالي يخطأ في تقديرها و الاجابة عليها بعد ذلك، وهو ما يظهره بمظهر المتوتر فيوحي ذلك بارتباكه وعدم تمكنه من موضوع بحثه، فيكون له تأثير سلبي على نتيجة تقييمه.

- مناقشة أعضاء اللجنة بموضوعية وتجنب الجدال: من متطلبات نجاح البحث العلمي هو تحلي الباحث بالموضوعية، ليس فقط خلال مرحلة انجاز البحث عند جمع المعلومات وتحليلها، ولكن يمتد مطلب الموضوعية في البحث العلمي إلى مرحلة المناقشة، ذلك أنّ تبرير

الباحث المنطقي لاراءه أمام أعضاء لجنة المناقشة، حول الدراسات السابقة لموضوعه ومحتوى المعلومات المجمعة وتحليلها، وكذا تبرير مواقفه تجاه الاشكاليات التي يثيرها موضوعه وحلوله المقدمة لها، دون جدال أو التعصب لأرائه الشخصية، من أخلاقيات البحث العلمي.

وتظهر أهمية تبرير الباحث لأرائه ومواقفه بموضوعية و دون تعصب لاسيما إذا كانت أراء الباحث ومواقفه في بعض عناصر موضوع البحث وكيفية معالجتها، تختلف أو تتعارض مع أراء المشرف ومواقفه حول نفس العناصر، حيث يحرص الباحث في هذه الحالة أن لا تتحول جلسة المناقشة إلى جلسة محاكمة وتبادل الاتهامات بين الباحث ومشرفه أمام بقية أعضاء اللجنة المناقشين.

- الاجابة على اسئلة السادة المناقشين: مما تقوم عليه المناقشة، ويعد أحد معايير تقييم البحوث العلمية هو الاسئلة التي يطرحها اعضاء السادة المناقشين على الباحث، ولذلك يجب على هذا الاخير الاجابة على الاسئلة الموجهة له بوضوح و بدقة، مع تبرير اجابته انطلاقا من نتائج بحثه، وهنا نشير إلى أنه قد تطرح على الباحث مجموعة من الاسئلة، ويكون له الخيار في اختيار الاجابة على بعضها أو كلها، كما قد يطرح أعضاء لجنة المناقشة الاسئلة مع تأكيدهم على الزامية الاجابة عليه باعتبارها اسئلة اجبارية، وهنا يلزم الباحث باجابة كل سؤال اجباري يطرح عليه.

3- إختتمام المناقشة: تختتم الجلسة بعد الانتهاء من المناقشة، ويستأذن رئيس الجلسة الباحث والسادة الحضور ليتداول أعضاء اللجنة المناقشين حول النتيجة في جلسة سرية، تنتهي بصدور تقرير المناقشة، الذي تعلن نتيجته بتلاوة محتواه علانية على مسمع من الباحث والسادة الحضور، وهنا يقع على الباحث واجب تقبل نتيجة المناقشة، والالتزام بمحتوى قرار اللجنة.

أ- تقبّـل نتيجة المناقشــة: يجب على الطالب الباحث تقبل نتيجة المناقشة، والتي تتعلق بدرجة التقدير المتحصل عليه، وليس النجاح، لأن نجاح الطالب مؤكد ما دام قد أحيل موضوع البحث على المناقشة، لانه لا تحال على المناقشة إلا البحوث العلمية التي صدرت بحقها تقارير ايجابية من قبل المحكمين، اعضاء لجنة المناقشة.

ب- الالتــزام بمحتوى قـرار لجنة المناقشة: يتعلق محتوى القرار الطلوب من الباحث الالتزام به، بالاضافة إلى تقبله درجة التقدير المتحصل عليها، كذلك تصحيح ما ورد في البحث العلمي من أخطاء، وما وضع بشأنه من تحفظات.

- **تصحيح الاخطاء:** البحث العلمي عمل انساني لا يخلو من الاخطاء، ومن أهداف المناقشة بالاضافة إلى تقييم الباحث، كذلك تصويب وتدقيق البحث العلمي، الذي تسفر عملية تقييمه على تحديد الأخطاء الواردة فيه من ناحية الشكل والمضمون، والتي يلتزم البحث بتصحيحها، بعد المناقشة.

- **رفــع التحفضات:** التحفظ على الامر هو رفضه، أو على الاقل عدم قبوله على اطلاقه، وكثيرا ما يتحفظ أعضاء لجنة المناقشة عن بعض العناصر في البحث، أو عن بعض مواقف وأراء الباحث، والتي يلتزم الباحث برفعها.

حيث يتوقف استلام طالب الماستر لشهادة النجاح المؤقتة لمستوى "الماستر" على:

تصحيح الاخطاء ورفع التحفظات، لاعداد النسخة النهائية المنقحة للبحث، تحت اشراف المشرف دائما وأعضاء لجنة التحكيم في بعض الحالات، والتي تودع نسختها لدى المصالح المعنية باتباع اجراءات خاصة، و في آجال محددة.